مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٦٠**

الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	غواتيمالا	السيد روسنتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2013/624)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2013/624)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أوغندا، بوروندي، السنغال، غابون، غانا، كينيا، موريتانيا، موريشيوس، وناميبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/660، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إثيوبيا، أذربيجان، أوغندا، بوروندي، توغو، رواندا، السنغال، غابون، غانا، كينيا، المغرب، موريتانيا، موريشيوس، وناميبيا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/624، التي تتضمن رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، باكستان، توغو، رواندا، الصين، والمغرب.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ٧ أصوات مؤيدة مقابل لا شيء مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظرا لفشله في الحصول على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نحن نشعر بالحزن العميق للتصويت الذي اختتم للتو. وأود أن أشرح امتناعنا عن التصويت، الذي يبعث في حد ذاته على حزننا الشديد.

ويعزى ذلك الامتناع إلى عدد من الأسباب. أولا، لقد كرّس وفد بلدنا الوقت والجهد اللازمين معا من أجل تعزيز التفاعل البنّاء بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن.

كنا نعتقد أن الهيئتين كانتا متعددتي الأطراف – إحداهما قانونية، والأخرى سياسية – توحدهما مهمتهما المتمثلة في منع نشوب النزاعات، ومحاربة الإفلات من العقاب والمطالبة بمحاسبة مرتكبي الفظائع الجماعية. ولا يسهم مشروع النص الذي طرح للتصويت اليوم في ذلك التفاعل البناء. لكنه عوضا

عن ذلك، ينصب حاجزا من عدم الثقة بين الهيئتين يضر بهما وبمجتمع الأمم بشكل عام على السواء.

ثانيا، إن تقديم بعض البلدان لمشروع قرار لينظر فيه المجلس رغم معرفتها الكاملة بأنه لن يعتمد يتعارض مع دعوتنا إلى تعزيز توافق الآراء والوحدة داخل المجلس. وتحقق في هذه الحالة ما يتنافى مع ذلك. كشف التصويت عن مجلس منقسم حينما لم يكن هناك لا مبرر ولا حاجة للقيام بذلك.

ثالثا، ولذلك السبب تحديدا، كان للعملية التي جرت هذا الصباح سمة فريدة وهي أنها لم تؤد لشيء سوى الخسارة. ولم يستفد أي بلد أو مجموعة من البلدان منها؛ وفقدنا جميعا شيئا ما. ونرى أن التصويت أضر بالاتحاد الأفريقي، الذي شهد رفض اقتراحه؛ وبالمحكمة الجنائية الدولية، التي تبدد تطلعها صوب تحقيق عضوية شاملة، وبمجلس الأمن، الذي، كما قلت، وجد نفسه منقسما. تأثرنا جميعا سلبا.

رابعا، تضرر التقدم الكبير المحرز مؤخرا في إقامة شراكة مثمرة حقا بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، من دون أن يسعى أي من الأطراف إلى تلك النتيجة. وربما لا يمكن محو الضرر، ولكن كان واضحا أن هناك سوء فهم، ولم يستطع أي من الطرفين عكس النتائج المؤسفة، التي كانت متوقعة من الجميع.

خامسا وربما النقطة الأهم، كثيرا ما يثير تحقيق السلم والأمن، من جهة، والعدالة، من جهة أخرى، المعضلات على المدى القصير. ونستطيع أن نتفق جميعا على أن هذين المفهومين متلازمان إلى حد أنه، إذا أريد إرساء السلام، تقوم حاجة إلى تحقيق العدالة، ولا يمكن تحقيق العدالة إلا في حالات السلم. لكن في بعض الأحيان نضحي بالعدالة لإرساء السلام، وتختلف كيفية حل هذه المعضلة في كل بلد من بلداننا. ونتفهم الأسباب التي عرضتها تلك البلدان بأفضل النوايا التي احتجت بالمادة ١٦ من نظام روما الأساسي على الحالة موضوع مشروع القرار، ونحن على ثقة بأن تلك البلدان ستفهم أيضا لما لم يشاطر البعض منا منطقها.

وينقلني ذلك إلى نقطتي الأخيرة. جرى التلميح إلى أن عدم التصويت تأييدا لمشروع القرار الى حد ما تعبير عن سوء النية تجاه الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه. ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا ذلك التلميح. ونعتبره من وجهة نظرنا الوطنية، هجوما، نظرا لتضامننا الطويل والحافل مع جميع الدول الشقيقة النامية في محافل متعددة وحالات عديدة، فضلا عن نشرنا لمراقبين وقوات عسكرية غواتيمالية في بعض البلدان الأفريقية. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال الخلط بين موقفنا القائم على المبادئ بشأن مشروع القرار وبين الاستهانة بمن اقترحوه.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): إن لوكسمبورغ دولة طرف في نظام روما الأساسي دعمت بقوة المحكمة الجنائية الدولية منذ تأسيسها، وشريك لأفريقيا منذ فترة طويلة على السواء. وندرك التزام أفريقيا بمكافحة الإفلات من العقاب ونحترمه، وهو ما يتضح من أن ٣٤ دولة من الدول الأفريقية أطراف اليوم في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

واجتمع أعضاء مجلس الأمن، قبل أسبوعين، مع فريق الاتصال بالاتحاد الأفريقي لمناقشة طلب الاخير ارجاء النظر في دعوى ضد رئيس الجمهورية كينيا ونائب رئيس فيها. وشكل هذا الحوار فرصة هامة للمجلس للاستماع إلى شواغل الاتحاد الأفريقي وكينيا، وهي دولة طرف في نظام روما الأساسي. ونتعامل مع هذه الشواغل على نحو جاد، وقلنا في ذلك الوقت أننا حريصون على إيجاد حلول تعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة. ونكرر هذا الموقف الآن.

ولسوء الحظ، لم تتاح لنا فرصة للقيام بذلك. وفي حين استمرت خلافات الرأي داخل مجلس الأمن، أجري التصويت.

لم نؤيد مشروع القرار الذي يطالب المحكمة الجنائية الدولية بتعليق التحقيق والملاحقة القضائية للرئيس كينياتا ونائب الرئيس روتو لمدة ١٢ شهرا، بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي. وهناك سببان لهذا ا. أولا، لم يكن اللجوء إلى المادة ١٦ ضروريا لأن هناك غيرها من الموارد المتاحة لمعالجة شواغل كينيا والاتحاد الأفريقي. ثانيا، في رأينا،لا تنطبق المادة ١٦ على هذه الحالة.

أولا، هناك في الواقع وسائل أخرى متاحة لمعالجة الشواغل المشروعة لكينيا ومفادها أنه ينبغي السماح لقائديها المنتخبين بتسيير شؤون بلدهما، بالرغم من محاكمتهما أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الاسلوب الأول المتاح هو التعاون مع المحكمة. فبناء على طلب فريق الدفاع عن الرئيس كينياتا، قررت المحكمة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تأجيل بداية محاكمة الرئيس لمدة ثلاثة أشهر. وإضافة إلى ذلك، اتخذت المحكمة بالفعل الخطوات اللازمة لترتيب المحكمتين حتى يتواجد في أي وقت إما الرئيس أونائب الرئيس بشكل كامل لإدارة شؤون كينيا. وتنتظر حاليا طلبات الدفاع الأخرى قرارا من المحكمة. وهذا يدل على أن المحكمة الجنائية الدولية تراعي شواغل القادة الكينيين.

والسبيل الثاني هو اللجوء إلى جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. فبناء على طلب مقدم من الاتحاد الأفريقي، ستتضمن الدورة الثانية عشرة للجمعية، التي ستبدأ خلال خمسة أيام في لاهاي، جزءا خاصا بشأن التهم الموجهة ضد رؤساء الدول والحكومات. إن الجمعية هي المحفل المناسب للنظر في إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بالمحكمة التي تعالج شواغل الزعمين الكينيين. وتشارك كينيا والدول الأطراف الأخرى بالفعل في هذه العملية بهدف تحقيق نتائج ملموسة في لاهاي.

ثانيا، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن المادة ١٦ من نظام روما الأساسي لا تنطبق على الحالة المعروضة على المجلس. وتمنح المادة ١٦ من نظام روما الأساسي مجلس الأمن صلاحية أن يطلب من المحكمة الجنائية الدولية تعليق إجراءات التحقيق أو الملاحقة القضائية لمدة ١٢ شهرا، من خلال قرار متخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الإشارة للفصل السابع تعني أنه يتعين على مجلس الأمن أن يفترض وجود تهديد للسلم بسبب الإجراءات القضائية الجارية في المحكمة الجنائية الدولية. ونفهم التحديات التي يتعين على كينيا أن تتصدى لها. ونسلم بالقيمة الحقيقية للجهود والتضحيات التي وافقت عليها كينيا للمساعدة في صون السلم والأمن الإقليميين، ولا سيما في الصومال وفي مكافحة الإرهاب. غير أننا نرى، أن متابعة القضية في المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس كينيا ونائبه مسألة في حد ذاتها لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين أو في الواقع للسلم والأمن الدوليين.

وما زلنا على استعداد لمواصلة حوارنا للاستجابة للشواغل المشروعة لكينيا والاتحاد الأفريقي. وإن دورة الأسبوع المقبل لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ستتيح تلك الإمكانية.

السيدة بيرسفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): لقد امتنعت الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا، بوصفنا دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نفهم أننا نتعامل مع محكمة أنشئت للمساعدة على إنهاء الإفلات من العقاب، وأنها مكملة لمسؤولية جميع الدول وليست بديلة عنها – وهي مسؤولية لا يمكن التخلي عنها – لضمان تحقيق العدالة، ومعرفة الحقيقة والذاكرة في وجه الجرائم الفظيعة. تلك هي الركائز الأساسية لسياسة

الأرجنتين المتمثلة في إعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها والذود عنها وضمانها.

امتنعنا عن التصويت أيضا لأننا نأخذ في الاعتبار حقيقة أنه من مسؤولية مجلس الأمن تحليل الموضوع قيد البحث بتفسير صارم للمادة ١٦ من النظام الأساسي، وذلك في امتثال كامل للنظام الأساسي للمحكمة. وهذا يعني أن تعليق أي محاكمة قد يكون ضرورياً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بينما لا يتضمن حكماً على جوهر قضية قيد نظر المحكمة. وعلاوة على ذلك، امتنعنا عن التصويت لأننا في عدد من المناسبات تشاطرنا إحباطنا وإحباط الآخرين الذين ينظرون إلى مجلس الأمن بوصفه هيئة تساعد مجددا على تعزيز قانون الغاب. وكما قال رئيس الأرجنتين، إذا كانت التعددية منصفة حقاً، فإن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة يلزم البلدان الضعيفة والقوية والصغيرة والكبيرة.

لقد امتنعنا عن التصويت أيضاً لأننا نقر بشرعية مطالبة الذين منا أخضعوا أنفسهم طواعية للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بأن أصبحنا طرفاً فيها، ونرى مرةً أخرى أن مصائرنا والحاجة إلى عدالة حقيقية مرتبطة بقرارات هيئات سياسية من قبيل مجلس الأمن. لذلك نأمل في المشاركة الشاملة لجميع الدول الأعضاء في المحكمة، أما الذين يدافعون عن الكفاح ضد الإفلات من العقاب فعليهم تجسيد دفاعهم ذاك بالتزامهم الكامل بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة.

تقدر الأرجنتين العرض الذي قدمه فريق الاتصال الوزاري التابع للاتحاد الأفريقي بشأن شواغل كينيا المعقولة والأسباب التي قدمت لعدم تأييد مشروع القرار. لقد استمعت الأرجنتين إلى الفريق وتعترف بقرار القيادة الكينية بالتعاون مع المحكمة وتحمل مسؤوليتها بوصفها دولة طرفاً لكي تسلك الطريق المفضي إلى المحاكمة والذي يمكن من وضع رد متماسك على شواغل كينيا.

إن الفريق العامل المعني بإجراء تعديلات على جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي يركز حاليا على التفاوض على إجراء تعديلات في النظام الداخلي للمحكمة. والأرجنتين ملتزمة التزاماً متيناً بتلك العملية، ومما يثلج الصدر أننا نعمل بصورة وثيقة مع كينيا وغيرها من الدول الأفريقية. وانطلاقا من الشعور التاريخي والمصير الجماعي نفضل نحن بلدان الجنوب الحوار والتماس الطرق الكفيلة بالتغلب على المآزق وتحاشيها. كما ذكر رئيستنا السابقة كيرشنر، فإن أبناء شعب وحكومة الأرجنتين هم أولاد أمهات وأحفاد جدات بلازا دي، ولذلك نفهم أن جميع الضحايا لهم الحق في عدم تجاهلهم أو معاملتهم على نحو ينم عن اللامبالاة، بما في ذلك الضحايا في كينيا في عام ٢٠٠٧. فكلهم يستحقون العدالة، ومعرفة الحقيقة، والتعويضات وضمان بأن ما حدث لن يحدث مرة أخرى.

أخيراً أود أن أكرر تأييد الأرجنتين الثابت للمحكمة الجنائية الدولية وسوف نركز جهودنا على المهمة النبيلة المتمثلة في عالمية المحكمة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لتعليل تصويت باكستان. إن باكستان ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي وبذلك ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية. ومهما يكن من أمر، نقر بحقوق والتزامات الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

لقد صوتت باكستان لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم للأسباب التالية: وفقاً للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، طلب الاتحاد الأفريقي بأكمله وبالإجماع مراراً وتكراراً، من مجلس الأمن تأجيل القضايا المقامة ضد رئيس كينيا ونائبه لفترة عام. لقد استقر رأي الاتحاد الأفريقي على أن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ربما تشكل خطراً على الجهود الرامية إلى النهوض

بالسلم والالتئام الوطني والمصالحة في كينيا. واستقر رأيه أيضاً على أن كينيا دولة تقف في الخط الأمامي في جبهة الكفاح ضد الإرهاب على الصعد الإقليمية والقارية والدولية كما أثبتت ذلك الهجمات الإرهابية في نيروبي في شهر أيلول/سبتمبر وأن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس كينيا ونائبه ستحول دون الوفاء بالمسؤوليات الدستورية، بما في ذلك الرقابة على الشؤون الوطنية والإقليمية. لقد قُدم هذا الطلب على أساس خلفيات سياسية وقانونية استراتيجية سليمة ومتينة. وأن المنطق الذي يستند إليه الطلب لا يمكن دحضه.

إن حكومة كينيا والاتحاد الأفريقي لدى تقديمها لذلك الطلب كانا يدركان تعقيدات القضية وعواقبها على السلم والأمن في المنطقة. إن الاتحاد الأفريقي شريك وثيق لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين. فتقريباً ثلثا القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس يتعلقان بأفريقيا. ولمعالجة تلك القضايا، من الحيوي دعم ومشاركة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. لقد تعاون الاتحاد الأفريقي تعاوناً نشطاً مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لإنهاء الإفلات من العقاب وإقامة العدالة الجنائية الدولية. وفي جميع القضايا الثمانية المعروضة على المحكمة قدم الاتحاد الأفريقي مساعدة كبيرة جداً للمحكمة.

إن الاتحاد الأفريقي يتواصل أيضاً مع مجلس الأمن ومرتبط معه. ونقدر الإحاطات الإعلامية المفصلة التي قدمها الوفد الوزاري بقيادة وزير خارجية أثيوبيا إلى المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد استرعى الفريق انتباه المجلس إلى تحديات السلم والأمن للقرن الأفريقي. ويقر أعضاء المجلس بالإجماع بالدور الحيوي الذي تقوم به كينيا في مكافحة خطر الإرهاب في المنطقة وفي تعزيز السلم والاستقرار في الصومال.

ولدينا رغبة مشتركة في زيادة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

ويدل سير الدعوى المقامة في المحكمة الجنائية الدولية بشأن كينيا على التوتر بين المطالبات بتحقيق العدالة عن طريق المحاكم الدولية واحترام الخيار الديمقراطي لشعب كينيا. وتلك حالة جديدة؛ وبالتالي، ينبغي إيجاد حل جديد يعالج ذلك المأزق السياسي والقانوني الحقيقي.

ومن وجهة النظر القانونية البحتة، فإن مبدأ التكامل مبدأ هام. والمحكمة الجنائية الدولية محكمة للملاذ الأخير. ويلزم احترام أولية الولاية القضائية الوطنية. وأدت القواعد القانونية للعفو إلى زيادة تعقيد الحالة. ولذلك فان الحجة القانونية الأساسية هي قدرة مكتبي الرئيس ونائب الرئيس المنتخبين لكينيا على الاضطلاع بمهامهما. وينبغي للمطالبات بتحقيق العدالة الجنائية والمحاكمات الدولية أن تساعد، لا أن تعرقل، الجهود المبذولة لإنشاء نظام مستقر وتحقيق المصالحة والسلام المستدام.

ويوجد بالفعل حكم في المادة ١٦ من نظام روما الأساسي من أجل إحالة القضية لفترة عام وتجديد الفترة. ويمكن تبرير اللجوء إلى تلك المادة للتوفيق بين المطالبات بتحقيق العدالة ومتطلبات إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. كما يمكن للاعتبارات التي مكنت المحكمة من إرجاء قضية الرئيس الكيني لفترة أربعة أشهر، وبالدرجة الأولى على أساس قدرة المكتب على الاضطلاع بمهامه، أن تسمح بفترة أطول للإحالة، على حسب طلب كينيا.

وفي ضوء كل هذا، أيدنا مشروع القرار بشأن طلب إحالة القضية المتعلقة بكينيا. ويؤكد مشروع القرار مجددا على التزام القضية بإنهاء الإفلات من العقاب ويبرز التطورات المختلفة، بما في ذلك تعاون كينيا مع المحكمة الجنائية الدولية خلال الأعوام الخمسة الماضية. ومع انه لم يتسن اعتماد مشروع القرار، فإننا

نأمل أن يستمر الحوار بين المجلس والاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل عملي مقبول للجميع. ومن شأن ذلك أن يخدم أفضل مصالح المجلس والاتحاد الأفريقي والمحكمة.

لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار للإعراب عن تضماننا القوي مع الاتحاد الأفريقي وكينيا لأسباب سياسية وقانونية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيدنا مشروع القرار. ونشعر بالأسف لأن موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن إزاء المسألة كان منقسما و لم يتمكن المجلس من اتخاذ القرار المقترح. ونرى أن البلدان الأفريقية قدمت حججا مقنعة للغاية. والواقع انه في هذا الوقت الحرج لكينيا، في حين تضطلع الوحدة العسكرية لذلك البلد بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب في الصومال، وفي حين تصبح كينيا نفسها هدفا للهجمات الإرهابية، ينبغي أن يتمكن الرئيس ونائب الرئيس المنتخبان لذلك البلد من البقاء في بلدهما والاضطلاع بالمهام الملحة التي تواجه حكومتهما.

وكنا لا نود أن نشهد تطور الأحداث بحيث لا يولي بعض أعضاء المجلس الاهتمام الوافي للقارة الأفريقية، وهو أمر يمكن أن يؤدي بدوره إلى ظهور بؤرة ساخنة أخرى لعدم الاستقرار في أفريقيا.

إن طلب الدول الأفريقية لا يفترض مسبقا أي نوع من الالتفاف حول نظام روما الأساسي أو انتهاكه أو تقويض سلامته. ونحن لا نرى أي محاولة هنا لإثارة البلدان الأفريقية ضد المحكمة الجنائية الدولية. فهذا مجرد أمر يتعلق بالتطبيق السليم لأحد قواعد النظام الأساسي، وهو تحديدا، المادة ١٦، التي كانت السبب ذاته لإنشاء تلك المادة في المقام الأول. ونرى أن تطبيق المادة سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز سلطة نظام العدالة الدولية فيما بين البلدان الأفريقية وإظهار نضج النظام واستعداده لمعالجة الحالة المعقدة والغامضة بشكل يتسم بالتجاوب.

ونرى أن الأسباب الجذرية للحالة التي نواجهها اليوم تكمن، في جملة أمور، في المشاكل البنيوية التي تنبع من تفسير نظام روما الأساسي وتطبيقه، على نحو ما نشدد عليه مرارا وتكرارا. وأولا وقبل كل شيء، نشير إلى علاقة الترابط بين أحكام النظام ومعايير العفو عن كبار المسؤولين الحكوميين.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام بلدي بمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم في نظر القانون الدولي.

السيد مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد عقد أعضاء مجلس الأمن الشهر الماضي حوارا بناء للغاية مع فريق الاتصال الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي. وكنا نأمل لو كان ذلك الحوار بداية لمناقشة. واستمعنا بعناية وباحترام لشواغل الاتحاد الأفريقي. ونتفهم تماما الرغبة في السماح لرئيس كينيا ونائب رئيسها بالوفاء بمسؤولياتهما الدستورية. ونحن منخرطون ومستعدون لمعالجة تلك الشواغل. ولكن يوجد مكان صحيح للقيام بذلك العمل، وذلك المكان هو المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وليس هنا في مجلس الأمن.

وتجتمع جمعية الدول الأطراف في ظرف خمسة أيام. وسيكرس جزء منها لمعالجة شواغل الاتحاد الأفريقي. والأعمال التحضيرية جارية بالفعل وقدم بالفعل عدد من التعديلات، بما في ذلك تعديل قدمته المملكة المتحدة بشأن المثول أمام المحكمة عن طريق الاتصال بتكنولوجيا الفيديو. وأصدرت المحكمة نفسها حكما يساعد على تهدئة دواعي قلق الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تنفيذ الإجراءات على مراحل والإعفاء من المثول أمام المحكمة في ظروف استثنائية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أرجئ موعد بدء محاكمة الرئيس كينياتا، للمرة الثالثة، إلى شباط/فبراير ٢٠١٤. وتصدر المحكمة تلك الأحكام على نحو صائب بصورة مستقلة، على أساس الطلبات التي يقدمها

المتهمون. وتدل تلك التطورات على استجابة بناءة وابتكارية ومناسبة من الناحية القانون للشواغل المثارة.

وتعمل المحكمة الجنائية الدولية، عن قصد، في حالات النزاع وحولها حيث يوجد تهديد للسلام أو الاستقرار. وقد أنشئت بوصفها محكمة للملاذ الأخير، بدعم قوي من الدول الأفريقية، للتعامل مع تلك الحالات. ومن ضمن الحالات الثماني المعروضة على المحكمة، بدأت خمس حالات بناء على طلب دول أطراف أفريقية. ولا يستهين أي أحد، وبالأخص المملكة المتحدة، بخطورة التحديات الأمنية في القرن الأفريقي، ولكن المسألة المعروضة على المجلس اليوم كانت تتعلق بما إذا كان استمرار إجراءات المحكمة الجنائية الدولية أو عدم استمرارها يشكل بحد ذاته تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونحن نرى انه لا يمثل تهديدا. ولذلك لا نعتبر انه تم الوفاء بمعيار الإحالة بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، وبالتالي امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار.

وهذا التقييم لا يغير بأي حال من الأحوال التزام المملكة المتحدة نحو إحلال السلام والأمن في القرن الأفريقي وجميع أنحاء القارة. ولدينا علاقة طويلة الأمد وعميقة مع كينيا. وينخرط رئيس وزراء بلدي شخصيا في دعم الجهود الأفريقية لتحقيق المزيد من السلام والاستقرار في منطقة ظلت منكوبة بتطرف عنيف لفترة طويلة. وتدعم الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في أفريقيا. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي، وافق مجلس الأمن على زيادة بلغت أكثر من ٤ ٠٠٠ من القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونشعر بخيبة الأمل لأن مشروع القرار طرح للتصويت بلا داعي بطريقة تبرز الخلافات داخل مجلس الأمن قبل وقت قصير من اجتماع الدول الأطراف، الذي كنا نأمل أن تسفر نتائجه عن تضييق شقة تلك الخلافات. وبالرغم من ذلك، ستواصل المملكة المتحدة الانخراط من خلال جمعية الدول الأطراف بطريقة بناءة ومفيدة على أمل معالجة شواغل الاتحاد الأفريقي، ونحن نناشد الآخرين التصرف على هذا النحو.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشعر فرنسا بالأسف لأننا جرجرنا اليوم إلى تصويت كانت نتائجه معروفة مسبقا. ويزداد أسفنا لأن كان بلا داعي.

واجتمع مجلس الأمن مع فريق الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي، ومكننا ذلك التبادل للآراء من التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ فيما يتعلق بدور كينيا في كفالة الاستقرار الإقليمي وبشأن ضرورة إيجاد حلول مشتركة للشواغل المشروعة للاتحاد الأفريقي بغية تمكين الرئيس كينياتا من الوفاء بالالتزامات التي كلفه بها الشعب الكيني بعد الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ٢٠١٣.

وبالتالي، لم يكمن خلافنا في هدفنا المشترك ولكن في طريقة الوصول إليه. وكانت أغلبية الدول الأعضاء في المجلس ترى أن وقف الإجراءات القضائية باللجوء إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي لم يكن قابلا للتطبيق أو ضروريا وانه توجد حلول أخرى.

وبالنسبة لفرنسا، فإن الاجتماع كان بمثابة نقطة انطلاق لتحديد هذه الحلول العملية المشتركة بروح علاقات العمل المعهودة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. وهذه الحلول في المتناول. وقد أنار المحامون الكينيون أنفسهم الطريق بتقديم اقتراحات إجرائية إلى المحكمة، أوصوا فيها بخطوات مختلفة للتراخي في الإجراءات القضائية وتأجيل القضية الفعلية. وأنارت المحكمة نفسها الطريق باعتماد عدة قرارات تراعي الحاجة إلى أن تتحمل السلطات الكينية مسؤولياتها في عملية تناوب من شأنها كفالة عدم تغيب الرئيس أو نائب الرئيس عن كينيا مطلقا في توقيت متزامن، فضلا عن تأجيل الدعوى لعدة شهور والسماح لهما بالمشاركة في بعض أجزاء القضية

فحسب. وأنارت الدول الأطراف ذاتها، في إطار عمل مشترك مع كينيا، الطريق من خلال التوصية بسبل مختلفة لإعادة ترتيب الإجراءات، بما في ذلك استخدام تقنية التداول بالفيديو.

وسيتيح اجتماع جمعية الدول الأطراف في لاهاي في الأسبوع المقبل فرصة لتبادل الآراء على نحو مثمر. ولكن الاختيار وقع على المضي قدما بصورة متعجلة، وهو أمر لم نحصل على أي تفسير له. وهذا التسرع غير مجد ومحفوف بخطر نشوب مواجهة مصطنعة وخطيرة بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، نود أن نتجنبها. فهؤلاء شركاء أساسيون في حل الأزمات في القارة الأفريقية. وهذا هو سبب امتناع بلدي عن التصويت، لنثبت أننا نأمل في مواصلة الحوار فيما نتجاوز هذه الواقعة المؤلمة.

إن فرنسا شريك للاتحاد الأفريقي في مالي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نسعى جاهدين معا، على أساس من القيم المشتركة، لمساعدة المدنيين المحتاجين. وقد فقدت فرنسا جنودا في الدفاع عن هؤلاء السكان. وفرنسا حليف صديق لكينيا، التي هي بلد ديمقراطي ومحترم. ونحن نفهم بواعث قلقها والدور الذي تؤديه في دعم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما في الصومال. ومن هذا المنطلق، ستواصل فرنسا العمل مع كينيا وبلدان الاتحاد الأفريقي لإيجاد حلول للسماح لزعيمي كينيا بالاضطلاع بمسؤولياتهما، مع احترام سلامة نظام روما الأساسي أيضا. ومختلف المقترحات التي قدمتها دول شتى، بما في ذلك كينيا، مطروحة على طاولة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي ستجتمع اعتبارا من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نؤيد هذا المبدأ. فثمة حل في المتناول دائما. ويجب علينا أن نجده. ويجب علينا أن ننظر إلى المستقبل.

السيد العسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): نأسف لعدم وجود توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا والذي كان يُنتظر أن يجمعنا بدلا من أن يفرقنا. ونود أن نؤكد على أن اجتماع الوفد الوزاري الأفريقي مع أعضاء مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سمح بإجراء مناقشات صادقة وصريحة في هذا الشأن. كما أتيحت الفرصة للوفد الوزاري الأفريقي لعرض فحوى مشروع القرار وأسباب تقديم أفريقيا له. ونحن نتشاطر تلك الدوافع.

وتعهدت كينيا بعدد من الإصلاحات الهامة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إعادة إطلاق عملية المصالحة الوطنية في عام ٢٠٠٨ واعتماد دستور جديد في عام ٢٠١٠ وإنشاء مؤسسات لحماية حقوق الإنسان. وأدت هذه الإصلاحات إلى انتخاب السيد اوهورو كينياتا رئيسا والسيد وليام روتو نائبا للرئيس في انتخابات ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، أظهرت كينيا، وهي هدف للإرهاب في أفريقيا، التزاما لا يعرف الكلل بمكافحة الإرهاب الذي يشكل تحديا هائلا لاستقرارها ولاستقرار شرق أفريقيا ككل. والهجوم على مركز وستغيت التجاري في نيروبي في أيلول/سبتمبر، والذي تسبب في مقتل العشرات، يشهد على ذلك.

وخلال المشاورات بشأن مشروع القرار، التزمت أفريقيا بانفتاح وعلى نحو بناء بالتوصل إلى وثيقة قائمة على توافق الآراء. وفي غضون ذلك، نعرب عن تقديرنا لأعضاء المجلس الآخرين على استعدادهم لمناقشة هذه المسألة وجهودهم من أجل إيجاد أرضية مشتركة، لكننا نأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى موقف موحد بشأن مشروع القرار.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لأننا نعتقد أن الشواغل أثارتها كينيا بشأن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس كينياتا ونائب الرئيس روتو من الأفضل تناولها داخل إطار المحكمة وجمعية الدول الأطراف فيها، وليس من خلال تأجيل يقرره مجلس الأمن. وهذا الموقف

يتسق مع وجهة النظر التي تشاطرناها مع فريق الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في حوار تفاعلي غير رسمي للمجلس في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

وعلاوة على ذلك، فقد انتظر أسر ضحايا أعمال العنف التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٨ في كينيا بالفعل أكثر من خمس سنوات لبدء التقييم القضائي للأدلة. ونعتقد أن إنصاف ضحايا هذا العنف أمر بالغ الأهمية للسلام والأمن على المدى الطويل في البلد. ويتوجب علينا جميعا دعم مساءلة أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

في الوقت نفسه، نريد أن نؤكد احترامنا العميق لشعب كينيا. ونحن نشاطر الكينيين مشاعر الهلع والغضب إزاء الهجمات الإرهابية التي وقعت على مركز وستغيت التجاري مؤخرا ونتفهم رغبتهم في كل من الحوكمة الفعالة والمساءلة بموجب القانون. وندرك أيضا أهمية هذه المسألة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي أثارت شواغل مماثلة. وندرك أن الوضع الذي تواجهه المحكمة في تلك القضايا هو وضع جديد. فالمحكمة الجنائية الدولية لم تعقد مطلقا من قبل محاكمة لمتهم يشغل أيضا منصب رئيس دولة أو شخص يمكن أن يتصرف بمثل هذه الصفة، والذي يمكن أن يمثل طوعا أمام المحكمة رهنا بصدور أمر بالحضور. وبالتالي، يشجعنا استمرار كينيا في متابعة شواغلها من خلال عملية جارية للمحكمة الجنائية الدولية.

ويشجعنا أيضا أن جمعية الدول الأطراف، التي تضم حكومة كينيا، تعمل على السماح بسير إجراءات المحاكمة بطريقة لا تجبر المتهمين على الاختيار بين تقديم دفاع قانوني قوي، من جهة، والاستمرار في أداء وظائفهما، من جهة أخرى. وستعقد الجمعية، التي تتحمل بموجب نظام روما الأساسي مسؤولية الإشراف على إدارة المحكمة، اجتماعا في الأسبوع المقبل وستتاح لها الفرصة للدخول في حوار والنظر في تعديلات قد تساعد على معالجة المسائل المعلقة.

ونظرا لاحترامنا لكينيا والاتحاد الأفريقي ولأننا نعتقد أن المحكمة وجمعية الدول الأطراف فيها هما المكان المناسب للنظر في المسائل التي أثارتها كينيا وبعض أعضاء الاتحاد الافريقي، قررنا الامتناع عن التصويت بدلا من التصويت معارضين لمشروع القرار المعروض علينا. والولايات المتحدة وكينيا تربطهما صداقة وشراكة قوية منذ نصف قرن. ونحن نقدر هذه الصداقة وسنواصل العمل مع حكومة وشعب كينيا بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة. وما زلنا أيضا نقدر الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق المساءلة ونؤمن إيمانا راسخا بأن ضمان العدالة للضحايا الأبرياء لأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا أمر ضروري لتحقيق السلام الدائم.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أذربيجان ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن حماية الحقوق والدفاع عنها، وكذلك الإصرار على المساءلة، يسهمان في صون السلم والأمن الدوليين. ويستند قرارنا بالتصويت مؤيدين لمشروع القرار المعروض علينا اليوم إلى الفهم التالي:

أولا، تواجه كينيا والمنطقة التي تقع فيها تحديات أمنية معقدة. فكينيا دولة من دول خط المواجهة وهي أحد المساهمين الإقليميين الرئيسيين في مكافحة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات القضائية ضد كبار المسؤولين في البلد تخلق بلا شك عقبات خطيرة أمام عمل مؤسسات الدولة في كينيا بصورة طبيعية، وبالتالي تشكل تهديدا للجهود الجارية

لضمان وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وأذربيجان تتفهم شواغل كينيا والاتحاد الأفريقي وترى أنها مشروعة ومعقولة.

ثانيا، لا يمكن اعتبار طلب التأجيل مقياسا للإفلات من العقاب. ومن المهم أن مشروع القرار يشير إلى ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب ومساءلة جميع مرتكبي أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

ثالثا، أظهرت حكومة كينيا التزاما قويا بمحاربة الإفلات من العقاب و الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك النابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي أصبحت كينيا طرفا فيه منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تعاون كل من رئيس جمهورية كينيا ونائبه بشكل كامل مع عملية المحكمة الجنائية الدولية.

رابعا، بذلت حكومة كينيا جهودا كبيرة من أجل استعادة الاستقرار والأمن في البلد منذ الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٧. ويظهر التنظيم السلمي والديمقراطي للانتخابات العامة في آذار/مارس التقدم الذي حققه البلد، وتصميمه على المضي قدما.

خامسا، يشكل مفهوم التكامل، حجر الزاوية في عمل المحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد بأن كينيا قادرة على التحقيق في الجرائم المزعومة المرتكبة في مرحلة ما بعد الانتخابات، ونحيط علما بجهودها وتدابيرها الجارية في هذا الصدد.

صوتت أذربيجان مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا اليوم، للتعبير عن تأييدها لتأجيل التحقيق والملاحقة القضائية لرئيس جمهورية كينيا ونائبه لمدة ١٢ شهرا، وفقا للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تأسف أستراليا بشدة للدعوة إلى التصويت اليوم. حيث لم يكن ضروريا، وكما قيل، فقد خسرنا جميعا. لقد ثمنا الحوار مع كينيا والاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة الصعبة للغاية، ونعتقد أن من الضروري إجراء المزيد من الحوار. نقل فريق الاتصال الوزاري التابع للاتحاد الأفريقي، شواغل كينيا والاتحاد الافريقي بوضوح إلى المجلس. لقد استمعنا باهتمام. وكانت ثمة رغبة حقيقية من جانب جميع أعضاء المجلس في النظر في تلك الشواغل.

إن أستراليا تفهم طبعا التحديات الأمنية التي تواجه كينيا. وندرك أن الحالة الأمنية في شرق أفريقيا متقلبة وغير مستقرة، مع تهديدات خطيرة عابرة للحدود ولها نتائج مميتة. إننا نسلم بأن الرئيس كينياتا ونائب الرئيس روتو يواجهان تحديا خطيرا في محاولتهما التقيد بالتزامات محاكمتهما وفي نفس الوقت تكريس اهتمامهما لمعالجة التهديدات الأمنية في بلدهم والمنطقة. لكن يجب موازنة هذا التحدي مع الحاجة للحفاظ على دور المحكمة الجنائية الدولية، دعما للسلم والأمن الدوليين.

إن أستراليا دولة مؤيدة بقوة للمحكمة الجنائية الدولية، والمبادئ التي تجسدها ونزاهة واستقلال المحكمة، التي تقع في صلب ولايتها المتعلقة بإنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم دولية خطيرة. ونرى أنه لا يتعين اتخاذ إجراء مجلس الأمن بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي المتعلقة بتأجيل التحقيقات أو الملاحقات القضائية، إلا في ظروف استثنائية عندما تهدد الإجراءات في حد ذاتها السلم والأمن الدوليين و جرى استنفاد الخيارات البديلة. و لم نصل إلى هذا الحد فيما يخص هذه الحالة، و بالتالي لم نستطع تأييد مشروع القرار.

وعلى أي حال، كانت ثمة بدائل حقيقية تغنينا عن المضي قدما في إجراء تصويت ينطوي على خلاف في المجلس بشأن مسألة التأجيل. لقد أجلت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية بالفعل بدء محاكمة الرئيس كينياتا حتى ٥ شباط/

فبراير ٢٠١٤، بناء على طلب فريق دفاعه. وستجتمع جمعية الدول الأطراف الأسبوع المقبل، وثمة عمل بناء جار بالفعل تقوم به الأطراف بشأن التعديلات المقترح إدخالها على قواعد الإجراءات والإثبات، من أجل المساعدة على معالجة شواغل كينيا. وستواصل أستراليا الاستماع عن كثب إلى آراء الدول الأفريقية الأطراف في الجمعية، وسوف تعتمد نهجا يتسم بالاستجابة والمرونة، على أي مقترح تقدمه الدول الأطراف إلى الجمعية للنظر فيه.

وأستراليا مصممة على بذل كل ما في وسعها لضمان قدرة الرئيس كينياتا ونائبه روتو على الاضطلاع بمسؤولياتهما الدستورية. وفي المقابل، فإننا على ثقة بأن كينيا والدول الأفريقية الأخرى، ولا سيما تلك التي عليها التزامات ذات صلة بموجب نظام روما الأساسي أو قرارات المجلس، سوف تتعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية لضمان استمرار المحكمة في أداء دورها فيما يخص الإسهام في تحقيق هدفنا المشترك، المتمثل في الردع عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة، وهو أمر جوهري لتحقيق السلام والأمن. ونحن مصممون أيضا على مواصلة العمل لتعزيز العلاقة بين المجلس والاتحاد الأفريقي، كما أشار إلى ذلك بشكل جيد المراقب عن الاتحاد الافريقي في المجلس قبل بضعة أشهر بقوله: ”إن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن يكون الاتحاد الأفريقي قويا، والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قوية“ (S/PV.7015، صفحة ٨).

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): منذ عرض مسألة القضايا الكينية التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية على نظر المجلس، قام وفد بلدي بمداولات مستفيضة حول المسألة بالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين. واستفاد وفد بلدي طوال العملية، إلى حد كبير من تعاون وشراكة وثيقين من جانب الأعضاء الأفارقة في المجلس وغيرهم من أعضاء المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة. وساعدنا الحوار مع مجموعة الاتصال الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي الشهر الماضي، على وجه الخصوص، على فهم أفضل للحالة في كينيا وهي تواجه تحديات أمنية عديدة، فضلا عن جهودها لمكافحة الإرهاب الدولي والتحرك قدما بعملية المصالحة الوطنية.

كما خلصنا إلى أن قلق الاتحاد الافريقي بشأن المسألة مشروع حقا. غير أن وفد بلدي جاء ليؤكد من جديد استنتاجه بأن مجلس الأمن ليس المكان الصحيح لمعالجة هذه المسألة، وأنه من الأفضل معالجة قضايا المحكمة الجنائية الدولية في إطار المحكمة الجنائية الدولية، وعلى الأخص الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. من الستصوب عدم إرساء سابقة فيما يخص تدخل مجلس الأمن في العملية القانونية للمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد أن ذلك سيكون في مصلحة المحكمة الجنائية الدولية، وفي مصلحة مجلس الأمن، وفي نهاية المطاف، في مصلحة جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا السبب، قرر وفد بلدي الامتناع عن التصويت.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن توغو تأسف بشدة لعدم تمكن مجلس الأمن من الاتفاق على اعتماد مشروع القرار الذي جرى تعميمه اليوم، والذي يطالب بتأجيل الإجراءات المتخذة ضد رئيس كينيا و نائبه لمدة ١٢ شهرا، بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، بناء على طلب من الدول الأفريقية. وتأسف توغو لبقاء المجلس منقسما حتى النهاية بشأن هذا الطلب الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا.

ومع ذلك، يأمل وفد بلدي بألا يكون لهذا اليوم المؤسف، الذي وجد فيه مجلس الأمن نفسه غير قادر على التوصل إلى توافق في الآراء، حتى بخصوص تفسير الشك لصالح أفريقيا، أثر

سلبي على العلاقات بين أفريقيا ومجلس الأمن. وترى توغو، أن التعزيز الجاري للثقة بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لا يزال ضروريا لتشجيع وتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. ويعتمد تخفيف الأزمات والصراعات في القارة الأفريقية على هذه الثقة بالذات، إذ لا مجال لأن يكون العدد المتزايد للمسائل الأفريقية المدرجة على جدول أعمال المجلس، التي يشار إليها في كل مرة تناقش فيها مسألة أفريقيا في هذه القاعة، سببا في ابتهاج أو رضا المجلس، ناهيك عن أفريقيا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): هل هذا هو المكان الصحيح لمناقشة هذه المسألة اليوم؟ نعم، هو كذلك. هل عجلنا بعرض القضية هذا العام؟ لا. هل تسعى أفريقيا للمواجهة؟ لا إطلاقا، وإلا ما كنا لنوجد في هذه القاعة اليوم. أطلب من الأعضاء الإصغاء إلى حججي.

فالإرهاب يمثّل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وهو يلحق الضرر بجميع شعوب العالم دون تمييز، من مركز التجارة العالمي هنا في نيويورك إلى مركز ويست غيت التجاري في نيروبي. ولحسن الحظ، فإن لدينا بلدانا وزعماء يتصدون له.

ونحن ملتزمون بمكافحة الإرهاب، وتشد من أزرنا في ذلك كينيا ورئيسها ونائبه. فكلاهما في طليعة الكفاح ضد الإرهاب الدولي. ونحن ممتنون لما أبدياه من التزام وتصميم في مكافحة ضد حركة الشباب في الصومال –ذلك البلد الذي تراق فيه الدماء الأفريقية باسم هذا المجلس الذي يفترض أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، ينبغي احترام فخامة الرئيس أوهورو كينياتا، ونائبه ويليام روتو، ودعمهما وتمكينهما في هذا الوقت، بدلا عن تشتيت جهودهما وتقويضها.

ولذلك السبب، تعرب رواندا – عقب التصويت هذا الصباح – عن خيبة أملها الشديد لما حدث بشأن طلب إرجاء النظر في القضايا المرفوعة ضد الرئيس الكيني ونائبه، على الرغم من الجهود الاستباقية التي بذلتها أفريقيا من أجل إشراك مجلس الأمن في عملية مشروعة لصالح صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك السبب فإن هذا هو في واقع الأمر المكان الصحيح. والفشل في اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم – والذي أيدته بلدان القارة الأفريقية بأسرها – إنما هو خزي وعار بحق. وليسطّر في صحائف التاريخ اليوم أن مجلس الأمن قد خيّب آمال كينيا وأفريقيا في هذه المسألة.

وأعرب عن امتناني العميق لكم، السيد الرئيس، ولوفدكم وبلدكم الصين، فضلا عن وفود الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وباكستان على التصويت لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس، جنبا إلى جنب مع وفود توغو ورواندا والمغرب. ويقوض التصويت المخيب للآمال اليوم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد رأينا القائل منذ أمد طويل أن الآليات الدولية ما تزال عرضة للتلاعب السياسي، وأنها تستخدم فقط في الحالات التي تتفق مع مصالح بعض البلدان.

بل يقوض ذلك التصويت أيضا الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة الكينية من أجل تحقيق المصالحة بين الشعب الكيني. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه الآن إلى حضور رئيس مجلس الشيوخ في كينيا بيننا هنا.

وقبل ستة أشهر – في أيار/مايو – سعت كينيا إلى إشراك مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة ضد رئيسها ونائبه. ويجب أن أذكر أن المجلس قد سمع ذلك النداء ولكنه لم يصغ إليه. بلى، لم يصغِ إليه. ثم نظر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر – في الدورة الاستثنائية

للاتحاد الأفريقي – في التهديد الذي يشكله الإرهاب في كينيا وفي منطقة القرن الأفريقي. وعليه، قرروا أن يطلبوا إلى مجلس الأمن – عبر كينيا – إرجاء التحقيق مع الرئيس كينياتا ونائبه روتو وملاحقتهما قضائيا لمدة ١٢ شهرا، كي يتاح لهما الوقت الكافي للتصدي لذلك التهديد الذي يشكّله الإرهاب.

ولا يعني حضورنا أمام المجلس اليوم، أننا نسعى إلى المواجهة. كلاّ، فإن القصد خلاف ذلك. بل نرى أن ذلك الطلب كان معقولا ومشروعا، ما دام يستند إلى أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن أجل ضمان أن يأخذ المجلس رسالتنا على محمل الجد، فقد أنشأ زعماؤنا فريق الاتصال الرفيع المستوى المعني بالمحكمة الجنائية الدولية التابع للاتحاد الأفريقي. وقد قدِم ذلك الفريق إلى نيويورك بالفعل، وشارك في حوار تفاعلي مع أعضاء المجلس، وسلم رسالة من أفريقيا تلتمس تأييد أعضاء المجلس. فهل كان ذلك مواجهة أراد لها المجلس أن تجري هنا اليوم؟ كلاّ على الإطلاق.

وعليه، كنا نأمل في أن يعرب المجلس – بعد إجراء مشاورات مكثفة – عن تضامنه مع كينيا وأفريقيا عبر التفاوض بحسن نية واعتماد مشروع القرار. غير أن ذلك لم يحدث إذ رفض بعض أعضاء المجلس التفاوض البتة على أي من فقرات مشروع القرار. ونحن نأسف بشدة لذلك.

لقد حاجج زملاؤنا الذين لم يصوتوا لصالح مشروع القرار بالقول – كما سمع الأعضاء – بأن الحالة في كينيا لا تفي بالحد الأدنى اللازم لبدء تطبيق المادة ١٦ من نظام روما الأساسي. وأوضح هؤلاء أن تطبيق المادة ١٦ يقتصر فقط على الحالات التي قد تؤدي فيها إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية إلى نشوء أو تفاقم حالة قد تهدد السلم والأمن الدوليين.

وإنني أتساءل هنا: إن لم يكن الهجوم الإرهابي الذي شنه أعضاء حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة، والذي أودى بحياة أكثر من ٧٠ من الضحايا الأبرياء وجرح ٢٠٠ آخرين لا يصل إلى المستوى الذي بلغته حالات أخرى، فأي حالة إذن تطبّق فيها تلك المادة؟

وإن كان خطر الإرهاب الواضح والماثل ضد الشعب الكيني – جراء عزمه وتدخله الشجاع في الصومال – لا يصل إلى المستوى المطلوب لتطبيق المادة المذكورة، فأي تهديد يمكن أن يزعم أنه يفي بذلك الشرط؟ فهل نحن في المكان غير المناسب اليوم؟ كلاّ.

وهل لي أن أطلب إلى جميع الأعضاء في المجلس ذكر سبب اقتراح المادة ١٦ من نظام روما الأساسي هنا في المجلس منذ أكثر من عشر سنوات؟ وأود أن أكرر ذلك السؤال: هل لي أن أطلب إلى جميع الأعضاء في المجلس ذكر سبب اقتراح المادة ١٦ من نظام روما الأساسي هنا في المجلس منذ أكثر من عشر سنوات؟. إن تلك المادة لم تقترحها الدول الأفريقية بتاتا، بل اقترحتها بعض الدول الغربية الحاضرة هنا على طاولة المجلس كي تطبق بصورة تخدم مصالحها هي فحسب.

بعبارة أخرى، فإنه لم يكن مقصودا البتة أن تستخدم المادة ١٦ أي من الدول الأفريقية أو أي من البلدان النامية. بل يبدو أنه كان ينظر إليها على أنها أداة إضافية للدول الكبرى كي تحمي بها أنفسها ومواطنيها فحسب. أليس الأمر كذلك. هذا ما يبدو عليه الأمر هنا اليوم.

وسيذكر أعضاء المجلس أن بعض البلدان التي لم تصوت مؤيدة لمشروع القرار قد سنت قوانين لترفض أي أوجه تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية تنطوي على استهداف مواطنيها، لمعاقبة البلدان المتعاونة مع المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد، وحتى لاستخدام الوسائل العسكرية للإفراج عن أي من مواطنيها المحتجزين بناء على طلب من المحكمة الجنائية

الدولية. آمل أن يستطيع جميع أعضاء المجلس الموافقة على أن ذلك بعيد كل البعد عن طلبنا المتواضع بالإرجاء لمدة ١٢ شهرا – ١٢ شهرا فحسب.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المساواة في تطبيق جميع أحكام نظام روما الأساسي لا يعزز المحكمة الجنائية الدولية فحسب بل يضفي عليها الشرعية باعتبارها هيئة منصفة ذات مصدقية. وتتحقق العدالة حينما يتمتع الضعيف والقوي بقدر متساو من الحماية. ومن المؤسف أن المحكمة الجنائية الدولية ستواصل خسارة ماء الوجه والمصداقية في العالم ما دام يستمر استخدامها بوصفها أداة في يد القوى الكبرى ضد الدول النامية.

ودأبنا على تلقي العظات بشأن قيم الديمقراطية وتقرير المصير، ولكن من المدهش، أن من علمونا تلك المبادئ لا يؤمنون اطلاقا بتقرير أفريقيا لمصيرها. وعوضا عن ذلك، أعطيت أفريقيا الدواء المر لتتجرعه، ولقد رأينا هذا التوجه خلال العملية برمتها المؤدية إلى التصويت الذي أجريناه للتو.

وفي السياق ذاته، اقترح رؤساء الدول الأفريقية والحكومات، بحكمتهم، حلا كينيا لمشكلة كينية. لكن نيويورك اعتقدت خلاف ذلك، لا، ليست نيويورك إنها مدينة جميلة – قرر المجلس خلاف ذلك. كان أمام القوى الغربية حقا حل بديل لتسوية بواعث القلق الكينية، وهو تحديدا، التفاعل مع المحكمة ومع جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. هل هذا هو المكان الصحيح لذلك؟ نعم إنه المكان الصحيح. هل المجلس هو المكان الصحيح؟ نعم – وبالنسبة للأعضاء هو المكان الصحيح كذلك. لا نقول أنه ليس المكان الصحيح – إنه المكان الصحيح – ولكن دعونا نأتي إلى هنا ونتفاعل مع المجلس. يجب أن يستمع المجلس إلى الأفارقة؛ يستمع لما يريده رؤساء دول أفريقيا؛ يستمع لما يريده الكينيون.

وفيما يتعلق بموضوع المحكمة، أود أن أقول أنه، فيما يتعلق بالعمل المتسرع للغاية، ينبغي أن نتوخى الحذر للغاية حيال ما يقوله المجلس. أود أن أقول، أنه بعد خمس سنوات طويلة من الإجراءات ضد القادة الكينيين، اندهشنا لأن المحكمة الجنائية الدولية كانت على استعداد فجأة لإبداء مرونة في نفس اليوم الذي كان فريق الاتصال الأفريقي يتفاعل فيه مع المجلس. من كانت له يد في ذلك؟ لماذا حدث هذا في ذلك اليوم تحديدا؟ لماذا قرروا في ذلك اليوم تحديدا؟

ويبين لنا ذلك أنه، في الواقع، ربما لا يكون هذا المكان الصحيح لنا، وأن الأفارقة ليسوا في المكان الصحيح لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، وأننا ننتمي إلى مكان آخر. لكننا ننتمي هنا. وكما استمع الأعضاء، إن ثلثي الوقت الذي نقضيه هنا في مجلس الأمن مكرس لأفريقيا. ولهذا جاء الأفارقة هنا. فكيف يمكن للمجلس أن يشرح لي أنه، فجأة، قالت المدعية العامة:

> ”أتعلمون؟ سأمنحكم أربعة أشهر الآن. لا مشكلة، لا تحتاجون إلى الذهاب إلى ذلك النادي الحصري وإزعاجه. لا. فلتخرجوا من هناك“

لا. لا تجري الأمور هكذا. أنعيش معا في عالم يتسم بالعولمة، في أخوة ؟ أنعيش حقا ؟ أسأل نفسي. لا، لا يمكن أن تجري الأمور على هذا النحو، ولا يمكن أن تستمر كذلك.

وفوجئ الفريق أيضا، في الواقع، لدى علمه أن أعضاء المجلس كانوا على دراية بتلك المسألة. في الواقع، طلب منا فيما يتعلق بالقرار طلب تأجيل بدء الدعوى ضد رئيس كينيا حتى قبل اتخاذ القرار بالفعل. وهذا يثير تساؤلات خطيرة بشأن استقلالية معالجة هذه القضية. نعم، نسي الأعضاء ذلك. وشرعوا في قول إنه ليس المكان الصحيح، وإن ذلك يعد تسرعا للغاية، وإن هذه مواجهة. لا. لا نريد المواجهة على الإطلاق. في الواقع، كينيا دولة عضو في المحكمة الجنائية

الدولية. ورأى الأعضاء نائب الرئيس الكيني يذهب إلى هناك. كيف يمكنهم أن يقولوا إننا نريد المواجهة أو إننا تسرعنا للغاية؟

أما بالنسبة لجمعية الدول الأطراف، أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية لا تتألف إلا من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وأن المغرب وتوغو ورواندا وغيرها من أعضاء المجلس ليسوا أطرافا في النظام الأساسي و لم يتمكنوا من المشاركة في المداولات بشأن نظام روما الأساسي. وأود أن أشير هنا إلى ما كان يقوله لنا ممثل الاتحاد الروسي. فلماذا يكون هناك أي تعديل لتعزيز احترام القادة الأفارقة ؟ أن المسألة المطروحة ليست مجرد مسألة قانونية، بل مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ولا يمكن أن يتخلى مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤوليته في ذلكالشأن.

وفي الختام، كانت إحدى النتائج الإيجابية للعملية التي أدت إلى إجراء تصويت هذا الصباح هي تأكيد وحدة الأفارقة وتضامنهم. ويمثل اليوم رئيس الاتحاد الأفريقي هنا الممثل الدائم لإثيوبيا، الذي أعرفه، وممثل البلد المعني، وهي كينيا. ولذلك أشكر جميع الأعضاء الأفارقة وأصدقائهم، وآمل أن نواصل الكفاح من أجل تحقيق حقوقنا والمساواة في السيادة بين الدول والمضي قدما بخطة الاحترام المتبادل فيما بين الدول. ثمة شيء خاص للغاية في الثقافة الرواندية نطلق عليه أجريكو، أو كرامتنا. كان اليوم يوما عظيما لكرامتنا والكرامة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

صوت الوفد الصيني للتو مؤيدا لمشروع قرار المجلس بشأن إرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة كينيا. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار.

وكينيا بلد يتمتع بأهمية كبرى في أفريقيا. بذلت كينيا، في السنوات الأخيرة، جهودا مطردة لإصلاح نظامها القضائي، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتسوية النزاعات العرقية بالوسائل السلمية، واستعادة الاستقرار والتنمية تدريجيا. وتود الصين الإعراب عن تقديرها لذلك.

ظلت كينيا فترة طويلة في طليعة الحرب ضد الإرهاب، ودأبت على الاضطلاع بدور هام في صون السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا والقارة الأفريقية بأسرها. ولا يعد إرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة كينيا مسألة مثيرة للقلق في كينيا فحسب، بل مدعاة للقلق بالنسبة للقارة الأفريقية بأسرها.

وفي الحقيقة هناك حاجة ماسة للحفاظ على السلم والأمن الإقليمي. لذلك من البديهي أن يساعد المجتمع الدولي القادة الكينيين على تركيز انتباههم على الاضطلاع بولايتهم ومواصلة دورهم في الحفاظ على السلم والاستقرار في كينيا وفي المنطقة الإقليمية الأوسع. وينبغي للمؤسسات القضائية الدولية في ممارستها لولايتها القضائية أن تلتزم بقواعد العلاقات الدولية، وأن تتبع مبدأ التكامل وتحترم السيادة القضائية للبلدان المعنية والتقاليد القانونية والاحتياجات الحالية لها.

أجرى أعضاء مجلس الأمن لفترة من الوقت مناقشة شاملة ومتعمقة مع الاتحاد الأفريقي وكينيا بشأن تأجيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد الزعماء الكينيين. وتعتقد الصين أن طلب البلدان الأفريقية معقول ويرتكز على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهدفها الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب بفعالية. وطلبت منح القادة المنتخبين ديمقراطياً في كينيا الاحترام اللازم في مسائل السلم والأمن والاستقرار الإفريقي. فالبلدان الأفريقية تفهم احتياجاتها على أفضل وجه.

لذلك ينبغي للمجلس أن يلتفت إلى النداء المشترك الموجه من الاتحاد الأفريقي والأغلبية الواسعة من القادة الأفريقيين وأن يستجيب إليه. ستواصل الصين تأييد الجهود التي تقوم بها كينيا والاتحاد الأفريقي ومعظم البلدان الأفريقية لإيجاد حل حقيقي للمسألة قيد النظر.

أستأنف مهامي بوصفي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد حضرت أفريقيا إلى مجلس الأمن اعتقاداً منها بأن المجلس ممسك بزمام واقعه وسيد ولايته، وبأن نظام روما الأساسي يعمل على النحو الكامل، وبأن المادة ١٦ من النظام الأساسي حيوية، وبأنها مادة قانونية يمكن التقاضي بموجبها، وأن مجلس الأمن كان قادراً على تنفيذ ولايته ومسؤوليته الفردية بموجب تلك المادة. وقد علمت أفريقيا أنه على الرغم من اعتراف المجلس نفسه بالهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في نيروبي وبالمخاطر المروعة في العواصم المجاورة التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، تبين بأن الاعتراف ليس له وزن يذكر في المجلس عند النظر في المادة ١٦.

من المؤسف إن الخسارة في الأرواح وأشلاء عشرات الجثث عند البوابة الغربية للمركز التجاري التي تنفطر إليها القلوب بالنسبة لبعض الأعضاء في المجلس لن تفي بعتبة المادة ١٦ غير المحددة والخيالية. وفي الواقع، من الواضح أن تهديد الاستقرار والإدارة السياسية في البلد الناجم عن إزاحة قيادة في خضم حرب إقليمية ضد الإرهاب لا يرتقي أيضاً إلى تلك العتبة الخيالية.

لقد حضرت أفريقيا إلى المجلس سعيا لتأجيل نظر المحكمة الجنائية الدولية في القضية لمدة ١٢ شهراً، لا أكثر ولا أقل من ذلك. فنحن لسنا هنا بصدد مناقشة قضايا أو جمعية الدول الأطراف. فذلك ليس في صميم عمل المجلس. وأفريقيا لا تضع ضغطاً سياسياً كما يدعي بعض الناشطين المضللين والمتشددين. إنه القانون. تريد أفريقيا تطبيق نفس وروح القانون ولا تريد معروفاً أو منة، اللهم تطبيق القانون. تريد أفريقيا ذلك لأننا نعتقد أن نظام روما الأساسي هو نظامنا كما هو نظام أي طرف آخر، ونريد تطبيقه من دون خوف أو محاباة. لقد كان لدينا انطباع مؤداه أن صدى المواطنة الطيبة والعالمية في العديد من الدول الأفريقية التي تعمل من أجل مكافحة الإرهاب والنهوض بالسلم والأمن الدوليين سيدوي في المجلس وسيكون له معنى فيه.

لقد كنا مخطئين. فلم يُمنح التأجيل. ورُفض طلب أفريقيا بسبب امتناع بعض أعضاء المجلس عن التصويت. لقد تم تجاهل المنطق والقانون. وساد مناخ الخوف والريبة. إن أفريقيا تشعر بخيبة الأمل. ونأسف لذلك أسفاً شديداً.

ونعلم بأن بعض أعضاء مجلس الأمن ربطوا رفض طلب أفريقيا بخوف مبني على الشك والخيال وعلى انتهاك محتمل في المستقبل للمادة ١٦ من جانب بلدان ليس لها لا ناقة ولا جمل في المسألة المعروضة حاليا على المجلس، ونعلم بالتهديدات الإرهابية الشديدة لبلدان شرق أفريقيا والحاجة إلى قيادة إضافية مستدامة ومستمرة. إن تحول الأحداث في القاعة أمر محزن، وعبثي ومحير. إنه لا يساعد على بناء الثقة أو التضامن مع المجلس، خاصة أن جدوى المجلس تدور حولها الشكوك.

يبدو أنه لا يتعين على أفريقيا أن تأتي إلى مجلس الأمن إلا بعد أن تأخذ في اعتبارها جميع الظروف التخيلية المحتملة لانتهاك النظام الأساسي وغير ذلك من التعديلات على تطبيقات سلبية محتملة ربما تبرز. عندها فقط يمكن لأي دولة عضو أن تفكر في قرار إيجابي يتخذه المجلس على أساس المادة ١٦. من الواضح أن ذلك مستحيل الحدوث.

ولكن بالقيام بأي عمل أقل من ذلك، فإننا نواجه اتهامات بوضع سابقة سيئة واختراق المحظورات. وتأتي هذه الاتهامات مكثفة وسريعة ومصحوبة بتهديد يصعب إخفائه يتمثل في مواجهة سخط المحكمة الجنائية الدولية وعُصبة الجمعية الأوروبية للدول الأطراف الأعضاء وأصدقائهم. إن الاستفراد ببعض الدول الإفريقية الأعضاء في المجلس في نقد معين، وهو نقد لاذع يؤسف له وليس له أي مبرر. إن تأجيل الطلب جاء من القارة بأسرها. ومن الواضح، أنه بالنسبة لبعض أعضاء المجلس أن الخوف المفترض من إرساء سابقة أو الدوس على اللياقة القانونية أهم بكثير من الحاجة إلى تعزيز تضامن الدول والسلم والأمن أو المساعدة على الحفاظ على الاستقرار في دولة أو منطقة تخضع لتهديد أو إرهاب.

في الواقع، أصبح فهمنا الآن واضحا. إن مجلس الأمن ليس الوجهة المؤسسية لحل المشاكل الأمنية والسياسية الدولية الجامدة والسائلة. وبالنسبة لأفريقيا، فالعبرة المستقاة هنا هي أنه يتعين علينا البقاء فقط داخل الأسرة الأفريقية لحل المشاكل السياسية الطارئة والمعقدة، والعمل مع الاتحاد الأفريقي لالتماس الحلول للتحديات التي نواجهها. فهذا أمر مقبول بالنسبة لنا.

أما والحالة هذه، وعلى الرغم من الظواهر، فمجلس الأمن مؤسسة لإفريقيا ولأي منطقة أخرى. ويبدو بالنسبة لنا أن العديد من أعضاء المجلس تحت ضغط الوقت. ويبدو أن البعض من الأعضاء يتصور أفريقيا كما لو كانت عالقة في واقع التسعينات من القرن الماضي، وأتجرأ على القول بأن حفنة منهم يتصورن أفريقيا كما لو كانت عالقة حتى في الحقبة السابقة. وقد يتساءل المرء لماذا أقول ذلك. إني أقوله لأنه يبدو لنا أنه في أوساط بعض أعضاء المجلس لا توجد ثقة تذكر في الأفارقة أو في الحلول الأفريقية. ولا توجد ثقة في قدرتنا على فهم حقيقتنا وتدبر شؤوننا وبأننا نعمل من أجل الأفضل لصالح شعوبنا وبلداننا.

وقد قوبل انخراطنا هنا ببعض الازدراء والشك ونفاد الصبر، بل وحتى الضيق. وفي كل منعطف، جرى التلويح بفزاعة الإفلات من العقاب والدكتاتورية بصورة ترتب عليها تأثير مدمر. وهذا أمر خاطئ وظالم ومحزن ومأساوي. وهو يمثل لائحة اتهام لحالة العلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ومن وجهة نظر أفريقيا، فإن نظام روما الأساسي فشل في أول اختبار حاسم له في المجلس وقد حدث ذلك بطريقة عجيبة وعلى مرأى ومسمع من القارة الأفريقية. فمن الواضح أن النظام الأساسي معيب للغاية وغير صالح للعمل وغير قابل للتطبيق في سياق المجلس. ومع ذلك، ودون إخلال بما تقدم، تعرب كينيا عن امتنانها لاعتراف جميع أعضاء القارة الأفريقية ورؤساء دولهم وحكوماتهم، وكذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي وقيادتها، بها وبشواغلها. وتضامن أفريقيا بشأن هذه المسألة يمثل حدا فاصلا؛ فقد أثلج صدورنا وكان مدهشا ببساطة.

وكينيا، شأنها في ذلك شأن بقية أفريقيا، تعرب أيضا عن بالغ تقديرها للدعم والتوجيه الذي حظي به مشروع قرار التأجيل من قبل الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن – رواندا والمغرب وتوغو – وكذلك من أربعة أعضاء آخرين في مجلس الأمن: روسيا وباكستان، وعلى وجه الخصوص، أذربيجان والصين لما قامتا به من دور في التيسير بحكم رئاستهما للمجلس.

ما من شك في أن ضحايا أعمال العنف التي أعقبت انتخابات عام ٢٠٠٧ يستحقون العدالة. ولكن لا أحد يدرك ذلك أكثر من الكينيين أنفسهم وما ينبغي لأحد هنا أن يشك في ذلك أو يتصور نفسه أكثر قلقا من الكينيين، وفي ما يتعلق

بهذه المسألة، من الأفارقة على ضحايا الأحداث المؤسفة التي وقعت في بلدنا في عام ٢٠٠٧.

باسم أفريقيا وباسم الكينيين، أود أن أعرب عن عميق امتناني لما حظينا به، كبعثة وحكومة، من توجيه وتضامن ودعم وما لمسناه من روح زمالة في هذا الجهد. ونشكر أيضا أولئك الذين رأوا أنه من المناسب أن يقدموا لنا الدعم داخل المجلس وخارجه. وكينيا لن تنسى. وأفريقيا لن تنسى. وبالنسبة للكثيرين منا، فإن عملنا هنا قد انتهى ولكن ملف المسألة لم يُغلق. غير أنه بات واضحا أن المجلس نأى بنفسه عن أن يكون جزءا من جهود إيجاد حل ودي ليُلحق بذلك ضررا لا يمكن إصلاحه بنظام روما الأساسي وبتعزيزه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بصفتي ممثل رئيس الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة حيوية جدا بالنسبة لأفريقيا، لا يمكن المبالغة في أهميتها وقيمتها التاريخية. لقد كنا محظوظين حقا بتزامن مبادرة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مع رئاستكم وقبل ذلك مع رئاسة أذربيجان ونحن مدينون لها بنفس القدر، وذلك على الرغم من أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال بشدة كما رأينا. ونحن نشيد بكلتا الرئاستين بالنيابة عن قارتنا التي يتكلم قادتنا باسمها.

وأود أن أشكر زملاءنا في مجلس الأمن على تعزيزهم لثقتنا في وحدة قارتنا العظيمة ولبرهنتهم على الروح التي لا تقهر لشعوب أفريقيا في ضمان إسماع صوتها واحترام ملكيتها لسياساتها واستراتيجياتها، بما في ذلك في مجال تحقيق السلام والأمن. ولا يساورنا أي شك على الإطلاق في أن سبب وقوف الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بقوة ومحافظتهم على وحدتهم في ظل ظروف صعبة هو إيمانهم بعدالة قضيتهم وبأن ما طلبه القادة الأفارقة لم يكن صعبا بالمرة على مجلس الأمن أن يستجيب له. فقد كان مطلوبا من المجلس ببساطة أن يضطلع بمسؤوليته بموجب الميثاق. وقد عجز عن الارتقاء إلى مستوى الحدث. وفشل في إثبات أنه يأخذ ملكية أفريقيا لتحديات حاضرها ولمستقبلها على محمل الجد.

اسمحوا لي أن أكرر أن هذه ليست مسألة تخص كينيا الآن. إنها قضية أفريقية.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لأعضاء مجلس الأمن الذين ارتأوا أن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية يعرفون ما هو أفضل لأفريقيا أكثر من معظم الموجودين وقرروا دعمنا بشأن طلب التأجيل. ولا بد أن أعضاء المجلس هؤلاء قد خلصوا، على أقل تقدير، إلى أن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وبعضهم من المؤسسين الأصليين للمحكمة الجنائية الدولية، جديرون بأن يُفسر الشك لصالحهم. وهذا ما حرمهم منه بقية أعضاء المجلس الذين كانت لدينا بالفعل ثقة كبيرة في أن البعض منهم سيسهمون في رفع مستوى الثقة بين أفريقيا والمجلس. ولا يمكن النظر إلى مقولة أن هناك بدائل أخرى باعتبارها حجة جدية. فما طالبت به أفريقيا هو أن يمارس المجلس سلطته وأن يضطلع بمسؤولياته.

وأوضح وزراؤنا في فريق الاتصال حجج أفريقيا لطلب التأجيل عندما أتيحت لهم الفرصة قبل فترة للتواصل مع مجلس الأمن في حوار تفاعلي. وقد عرضوا حجج أفريقيا بطريقة صادقة وبمشاعر قوية. وهذا هو ما يفعله المرء عندما يكون ملتزما بجدية بقضية ما. وحاولوا إقناع المجلس بأن هذه ليست مسألة كينية ولكنها قضية أفريقية، تثير قلقا كبيرا حيال السلام والاستقرار والأمن في كينيا والمنطقة. وأكد وزراؤنا أنه، بالنظر إلى الوضع الحساس في المنطقة فيما يتعلق بالتهديد الإرهابي المستمر، فإن صرف اهتمام القائدين الكينيين عن

واجباتهما القيادية من شأنه أن يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين.

وموقف القادة الأفارقة هو أن استمرار عملية المحكمة الجنائية الدولية في حد ذاتها يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة وفي كينيا. ومنطقهم مقنع، كما قال ممثل باكستان في وقت سابق ببلاغة. فلا يمكن التشكيك في أن القادة الأفارقة أقرب إلى القادة الكينيين من معظم الآخرين. ولا شك في أن ما طلبته أفريقيا كان في حدود القانون.

إن المادة ١٦ من نظام روما الأساسي تخول مجلس الأمن سلطة تأجيل القضايا التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، لمدة ١٢ شهرا من خلال ممارسة سلطته المسندة إليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وليس ثمة شك بالنسبة لنا في أفريقيا، نحن جيران لكينيا، بأن الحالة في كينيا والمنطقة تستحق استجابة ملائمة من لدن المجلس.

وإذ أجازف بالتسبب في ملل الأعضاء، لأن وزير بلدي قد قال الشيء ذاته أيضا عندما خاطب المجلس في الحوار التفاعلي، فإن مجلس الأمن، في بيانه الصحفي الصادر بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، وبينما أدان الهجوم الإرهابي الذي وقع في ويستغيت في نيروبي، قال:

”يؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين“ (SC/11129).

وفي أوقات كهذه، يتعين تقديم الدعم للقائد العام للقوات المسلحة الكينية، بدلا من أن تلهيه هيئة سجلها بشأن القضايا الأفريقية لا يوحي بالضبط بالثقة. لا يمكن رفض الطلب الأفريقي على أسس وشروعة. دعونا لا نخدع أنفسنا؛ الامتناع عن التصويت في ظل هذه الظروف يرقى بالضبط إلى ذلك الرفض.

أريد أن أعود وأتكلم قليلا عما قلته في وقت سابق بشأن عدم تمكن المجلس حتى من تفسير الشك لصالح القادة الأفارقة. من الواضح أن ما نراه هنا هو أساسا مشكلة الثقة في أمر واضح للعيان ولا يريد أحد الحديث عنه. ويجب الشك في أن انعدام الثقة في قدرة أفريقيا على تحقيق التوازن السليم بين الأمن والعدالة، هو المصدر الرئيسي للمشكلة. وإلا كيف سيمكن لمجلس الأمن إبلاغ الزعماء الأفارقة بأن قلقهم فيما يخص السلام والأمن في كينيا والمنطقة ليس له أساس مشروع؟ إن الواقع العملي يدعم القادة الأفارقة، وقد زادت في الواقع التطورات الأخيرة من هذا القلق.

هل كانت البلدان الأفريقية مقصرة فيما يتعلق بمسألة العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ؟ الحق يقال، رغم أننا لم نبلغ درجة مثالية، إلا أن أداءنا الأخير في هذا الصدد لا يعلى عليه. وحقيقة أننا نقرن العمل بالفعل، قد جرى تأكيدها المرة تلو الأخرى. إن الاتحاد الافريقي ليس منظمة تركز على الدولة، وتسمح باستخدام السيادة كواق للإفلات من العقاب. ويتمثل أحد الالتزامات الرسمية للدول الأعضاء في

”حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو عملا بقرار يتخذه المؤتمر بشأن ظروف خطيرة، أي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية“

إن ”أفريقيا تتسامح مع الإفلات من العقاب“ هو شعار أولئك الذين لا يزالون يريدون التعامل مع أفريقيا كأسياد، وليس على قدم المساواة، في ردة إلى فترة سابقة نود جميعا نسيانها، لكن علينا استخلاص الدروس منها.

قد لا يكون الاتحاد الافريقي، لأسباب بديهية، قويا بما فيه الكفاية ليتصدى لجميع التحديات التي تواجه أفريقيا فيما يخص ضمان السلام والأمن في القارة بأكملها. لذلك السبب، نشعر بالامتنان لجميع أولئك الذين يساعدونا على تحقيق تقدم في هذا المجال. نحن لسنا غير مدركين لتلك الإسهامات، بما

في ذلك، والأهم، إسهامات أولئك في المجلس الذين رأوا أنهم لا ينبغي أن يؤيدوننا فيما يخص مسألة التأجيل الحاسمة الأهمية، إنهم مخطئون، وقد جرحوا مشاعر أفريقيا، أفريقيا التي لم تعبر عن التزامها بمحاربة الإفلات من العقاب وبالإخلاص للنظم القائمة على الدستور فسحب، بل وأثبتت تلك الالتزامات على أرض الواقع. وبعبارة أخرى، فإن عدم الثقة في الزعماء الأفارقة، وهذا هو ما يعنيه قرار مجلس الأمن اليوم، يشكل تناقضا ربما يسلط الضوء على التحدي الذي لا نزال نواجهه والمتمثل في إقامة تعاون دولي فعال بغية بلوغ عالم يسوده السلم.

لا نريد أن يساء فهمنا هنا. فنحن لا نزعم أنه لم يكن ثمة تعاون بيننا و أن أفريقيا لم تستفد منه، لقد استفادت، وهي مدينة بذلك. لكن الدعم، مهما كانت أهميته، ينبغي ألا يؤدي إلى فقدان الملكية. ليس ثمة شك في أن أفريقيا قد أظهرت أيضا مدى استعدادها للتعامل مع مشاكلها. ولكن من خلال الشراكة الفعالة يمكننا تحقيق النجاح. إن التقدم المحرز في الصومال، والسودان و جنوب السودان ومالي وغيرها، لم يكن ليتحقق من دون هذه الشراكة.

حاولنا على مدى الأسابيع القليلة الماضية كقارة، أن نطلب بروح من الشراكة، أن يتم فهمنا، وأن تلقى الدعوات الموحدة لجميع الدول الأفريقية آذانا صاغية بخصوص مسألة تكتسي أهمية كبيرة للسلام والأمن في أفريقيا. وتدفع الإجابة التي تلقيناها للتو، أفريقيا إلى الاستنتاج المنطقي بشأن مدى الصعوبة التي تجدها قلة قليلة في مجلس الأمن في أن ترى أفريقيا متحكمة في سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالسلم والأمن في القارة. ولا يجعل ذلك أي شخص متفائلا بشأن المستقبل.

إن الأمر الآن بين يدي قادة أفريقيا ليستخلصوا، بحكمتهم، الاستنتاجات المناسبة مما حصل، وهو ما لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره فصلا عظيما في العلاقات بين أفريقيا ومجلس الأمن، و لم تكن لدينا على كل حال، الكثير من الفصول العظيمة. وقيادة رواندا، بوصفها عضوا في المجلس، جنبا إلى جنب مع بلدين شقيقين آخرين هما المغرب وتوغو، لهذا الجهد، يشكل في الواقع مفارقة أخرى.

لكننا لا نفقد الأمل بسهولة. وسوف نثابر وتكمن قوتنا في وحدتنا، تلك القوة التي نريد استخدامها لتعزيز المبادئ الديمقراطية في الحوكمة الدولية، بما في ذلك في مجال الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.